

مداخلة بعنوان:

النهوض بواقع البحث العلمي العربي الإسلامي كمنطل التأسيس السوسولوجيا العربية

الأستاذة: بن محمد حفصة
"جامعة أحرار"

" ما هو واقع البحث السوسيولوجي العربي الإسلامي؟

إن واقع البحث السوسيولوجي هو جزء من إشكالية البحث العلمي لأنه لا يكاد يفصل في وضعيته الهشة عن واقع السوسيولوجيا عموماً، والذي يعاني من التهميش والإقصاء. وبذلك فأغلب البحوث السوسيولوجية تظل سجيناً رفوف المكتبات وخلاصات تبقى في الظل، ولا يستفاد منها. لكن هذا لا يعني أن الاجتهاد والإبداع السوسيولوجي لدينا قد استنفذ ذاته، بل على العكس من ذلك هناك اجتهادات قيمة وهناك أسماء تلمع من حين لآخر، وهناك أناس يشتغلون في صمت، ويتصدون بكل بسالة لما يعتمل في رحاب المجتمع من قضايا وظواهر، لكن ما يعاب على هذه البحوث هو اعتمادها في التحليل والتفسير على نظريات غريبة قد لا تتناسب مع معطيات واقعنا؟(1)

كأن السوسيولوجيا العربية تعيش في ضبابية قد جعلتها مجهولة المعالم ومغيبة الحدود، وذلك كنتيجة حتمية لعدم اعتراف المتعاملين والمنشغلين في البحث العلمي العربي السوسيولوجي بما يقدموه أو ينتجوه، وعدم اعترافهم ذلك ناجم عن الشعور بالنقص تجاه السوسيولوجيا الغربية التي شغلت أركان الأكاديميات العربية في مواد علم الاجتماع. فلماذا انصرف طالب علم الاجتماع العربي بتلقي السوسيولوجيا الغربية بكل مفاهيمها وأركانها وتنظيراتها؟ هل هناك قصور في نتاجات المثقف العربي الفكرية إلى الحد الذي دفعه إلى تبني الأطروحات الوافدة من الخارج، أم أن الانفتاح بشكل كبير على التنظير الغربي هو مجرد المقارنة مع المجتمعات العربية، أم شعور الناتج العربي بالنقص تجاه الناتج الغربي بحيث لا يمكن مجاراته.

إن جامعاتنا العربية اليوم وفي أقسام علم الاجتماع تمتلأ بمواد تعتمد في طبيعتها وملامحها على المجتمعات الغربية، في حين لم نلاحظ إلا إشارات بسيطة لما يدور في أركان المجتمعات العربية. إن علم الاجتماع العربي في أزمة تنظيرية خانقة. فلماذا لا ينظر وينشأ عالم الاجتماع العربي نظريات تملأ الأفق مثلما يروج لذلك عالم الاجتماع الغربي؟ فالمتتبع لادبيات علم الاجتماع يجد أن الناتج التنظيري الغربي أكثر غزارة من الناتج العربي، أو أكثر شمولاً وسعة وانتشاراً. فما سبب ذلك؟ هل هو الإمكانيات بكل أشكالها، أم جرأة المثقف الغربي على إيصال نظيراته للعالم أجمع، أم اتباع الموضوعية والحيادية دون الركون إلى المغالاة والانحياز.

من الممكن القول إن توفر الإمكانيات لم يقف عائقاً مباشراً في كل الأحوال في انبثاق التنظيرات السوسيولوجية، فكثير من المجتمعات قد عانت ازماً كبيرة ومع ذلك استطاع علماء الاجتماع فيها من الأتيان بنظريات لا زالت متداولة إلى اليوم. فلماذا يبرر عالم الاجتماع العربي اليوم ضعف التنظير العربي بقلة الإمكانيات وكثرة الأزمات.

يكاد المثقف العربي يختلف عن الغربي في هذا المجال في مسألة ذات جذورٍ معقدة ، فالمثقف الغربي ينظر الى المسألة بموضوعية ولحساب مصلحة المجموع ، دون الاخذ في الحسبان مصلحة فردية واحدة ، وفي الجهة المقابلة نجد ان عدم تقدم السوسيولوجيا العربية وبقاؤها في موضع المستقبل فقط ، هو ناشئ من الداخل العربي . فاليوم نقرأ لكثير من علماء الاجتماع العرب افكاراً نظيرية لها ثقل كبير في المجتمع العربي ، ولكن المشكلة لا يتم تبني هذه الافكار من قبل الآخرين العاملين في هذا الحقل ، لغايات ليس لها علاقة بالموضوعية وحيادية العلم ، فتغيب الآخر ناشئ في المحيط العربي اولاً ، فلا يعترف العديد من المبدعين في هذا العلم بنتائج غيرهم من العرب ، وبالمقابل لا يعبر هؤلاء ايضاً اية اهمية لنتائج غيرهم ، في حين ان استقبالهم لأطروحات الغرب يكون منقطع النظر وعلى اشده . فلماذا هذا التهاون في توضيح ملامح السوسيولوجيا العربية من خلال عدم تثبيت الافكار النظرية الخاصة بالمجتمعات العربية وجعلها مادة علمية تنافس ما طرحه الغرب ؟ (2)

المحور الثاني: أفكار للنهوض بالبحث السوسيولوجي العربي.

ان العقل العربي لا يستهان به وقد شهدت له ميادين علمية كثيرة في النبوغ والرجاحة ، فمن غير الممكن ان نعتمد في جامعاتنا وبشكل كلي على ما طرحه علماء الغرب في علم الاجتماع ، دون الاستعانة بكل فكرٍ سوسيولوجيٍ عربي ، حتى ان اغلب نظريات الغرب بعيدة كل البعد عن مجتمعاتنا ، والتي قد لا تنفعها بشيء الا مجرد المقارنة ، فمسألة صراع الذوات في السوسيولوجيا العربية هي

التي وقفت حائلاً في عدم وضوح علم الاجتماع العربي وتكامله . فالتكامل يتم بتراطبات الافكار معاً دون الانفراط ، حيث ان كل فكرة سوسولوجية عربية ممكن ان تكملها فكرة عربية اخرى ، وبذلك نستطيع بناء مرتكزات اساسية نحو علم اجتماع عربي ، حيث ان الصراع يجب ان يكون في طرح الافكار لا في تهميش الطاقات ونبذها .

ان مشكلة السوسولوجيا العربية هي ان المشتغلين في وضع ادبياتها يكادوا يعملوا كلاً على حدة دون اتكاء كلاً منهم على الآخر لبناء اسس هذا العلم بشكل صحيح ، والسبب في ذلك جوهرى وواضح وهو الانا المتجبرة نوعاً ما والتي تحاول الغاء كل الاراء الاخرى والاحتفاظ برأيها فقط .

ان اكثر ما نعرفهم من علماء الاجتماع اليوم في العالم اجمع هم علماء السوسولوجيا الغربية بالنسبة لنا كعرب ، في حين ان رؤيتنا لعلماء الاجتماع العرب مشوشة ولا نكاد حتى ان نعرف ان ذلك الشخص متخصص في علم الاجتماع ام في حقل علمي آخر . فالمشكلة تنبع من عندنا، فلا ينبغي نحن ان نرتفع بشأن السوسولوجيا العربية الا من خلال اعتماد نظريات علماءها بشكل كبير ومحاولة تطبيقها قدر الامكان والتنافس بها مع نظريات الغرب التي تكاد ان تملأ كل مناهج علم الاجتماع اليوم .

فأن كنا نروم النهوض بعلم الاجتماع العربي وتحديد حدوده الضائعة ، فلا بد لنا العمل وبشكل جدي على تنسيق افكارنا بحيث تكمل كل فكرة الفكرة الاخرى ، مع دعم وتحفيز نظريات علماء الاجتماع العرب ، وتبني كل افكارهم التي من الممكن ان تعود بالنفع على مجتمعاتنا التي هي بحاجة لذلك ، مع اقرار الموضوعية الحقة التي تبعد الانحياز والتعصب الاعمى ، والارتفاع بشأن العلم وتطوره بعد فترة السبات التي يمر بها .

إن استيراد نظريات "الآخر" بدون مواءمتها مع خصوصيات المجتمع المحلي، يكاد يكون خطأ علمياً فادحاً واستراداً فراغاً ما لم يتم اعتماد مبدأ التبئية، والتأسيس كمهمة سوسولوجية ضرورية يجب أن يضطلع بها الباحث الاجتماعي فهذه النظريات لا يمكن تجاهلها أو رفضها كلية من باب التعصب الأجوف، والانغلاق على الذات، وذلك لأنها تعد مرحلة مهمة في السوسولوجيا، واجتهادات أساسية في هذا العلم، ولكن بالرغم من ذلك فلا يمكن تحت يافطة الانفتاح والكونية أخذ هذه النظريات، وتطبيق تعاليمها حرفياً، لأن هناك واقعا اجتماعيا يتطلب أدوات اشتغال معرفية خاصة، إذن فما علينا لمعالجة هذه المسألة إلا القيام بالتبئية أي مواءمة هذه النظريات مع أسئلة "الاجتماعي" لدينا، وهو ما يمهد من جهة لتأسيس حضور سوسولوجي نوعي، ويقود من جهة ثانية نحو تجاوز إشكاليات البحث السوسولوجي العربي.(3)

فهل هذا الوضع يطرح الحاجة إلى ابن خلدون باعتباره انطلق في أبحاثه وتنظيراته من خصوصياتنا الاجتماعية والثقافية وكان السباق في اكتشاف ما يسمى اليوم علم الاجتماع؟

وبما أن ابن خلدون يعتبر مؤسس للسوسيولوجيا الإسلامية، فنستطيع من هنا تقديم تصور مقترح لهذه السوسيولوجيا الغير غربية، حيث أن المجتمع الإسلامي مترابط في خطوطه وتفصيله الدقيقة لواحدة، والمجتمع عبارة عن وحدة واحدة تتكون من أربع عناصر، غير قابلة للتجزئة، فالمجتمع عبارة عن أناس وأفكار ومشاعر، وأنظمة، وتميز المجتمع الإسلامي عن المجتمعات الأخرى بارتباط، المصلحة المشاعر والأفكار، والتي يكون أساسها العقيدة الإسلامية، التي تبني عليها، لهذا نستطيع القول أن القاعدة في الفكر السوسيولوجي الإسلامي، تتكون من عدة عناصر تحدد له موضوعه وتبلور مناهجه ونظرياته، والعناصر هي :

أولاً: الأفكار المستمدة من العقيدة الإسلامية الراقية بفكرها، وهي لقاعدة المركزية في التفكير الإسلامي

ثانياً: المفاهيم التي تعكس وجهة نظر الإسلام، في تفسير الأشياء

ثالثاً: المشاعر التي يتبنى الإسلام بثها وتنميتها، إلى صف تلك المفاهيم

رابعاً: الناس وهم المجموعة التي يربط بينهم العلاقات، وليس بلد أو مساحة جغرافية أو نظام سياسي

ومن بين النظريات السوسيولوجيا الغير غربية نجد النظرية القرآنية، فلا شك أن القرآن المجيد يقدم لنا ملامح رائدة لمنهج النظام الاجتماعي الإسلامي، ويعرض علينا نظرية رائعة لتنظيم مجتمعا الإسلامي، على أرقى طراز في العدالة الاجتماعية، ومعالجة الانحراف الاجتماعي، ورسم مختلف السياسات

أما فيما يخص البناء المنهجي للسوسيولوجيا الإسلامية، ويحتوي على جملة عناصر هي

القواعد المنهجية الاسترشادية: وهي تتشكل من جملة المبادئ والمسلمات الموجهة للبحث ومجالاته، والمحددة لطبيعة المعرفة الإنسانية، كما تتضمن مراحل للتحليل باعتبارها الخطوات الكبرى التي يسير عليها الفكر في انتقاء وتنظيم المعطيات (4)

المحور الثالث: أهم عوائق السوسولوجيا العربية:

- 1- العوائق الخارجية.
- 2- العوائق الداخلية .

أهم العوائق الخارجية

1- العوائق السياسية

تركز الأبحاث والنظريات الكبرى للعلوم الاجتماعية على إعادة النظر في القيم والتقاليد السائدة، أو تلك التي يرغب أصحاب القرار السياسي من الحكام وذوي الزعامات الدينية والاقتصادية والاجتماعية في فرضها كقيم مهيمنة أو قانونية. لذلك فمن الطبيعي أن تتعرض الأبحاث الاجتماعية الجريئة إلى رقابة شديدة، وإلى جميع أنواع الضغوط والقيود، في ظل جميع الأنظمة السياسية، وخاصة تلك الاستبدادية منها. وبالتالي فإن عالم الاجتماع الذي يعمل في ظل نظام شمولي - كالأظمة الشيوعية في الفترة السوفياتية وكثير من الأنظمة في عالمنا العربي والإسلامي مثلاً - لإظهار محاسن نظام الأحزاب المتعددة ومخاطر السلطة الشخصية لن يمنح الفرصة لنشر أعماله أو الدفاع عنها. وبالعكس، فإن السلطات العامة في ظل نفوذ الطبقات ذات الامتيازات الخاصة - كما هو الحال في بعض الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة ودول أوربة الغربية - لا تشجع أبداً الأبحاث الهادفة إلى إظهار الطابع المحرف لامتيازاتها السلطوية، وتفرد القلة بالنفوذ السياسي والاقتصادي في داخل المجموعات الاجتماعية. وغالباً ما يتطلب نشر أبحاث تتضمن اكتشافات ثورية في العلوم الاجتماعية إلى ظروف مساعدة استثنائية تماماً كي تستطيع الإفلات من رقابة السلطة. وحين كان يسعى عالم الاجتماع إلى اكتشاف كيفية تحول المجتمعات والأنظمة الاقتصادية والسياسية، وتحديد الحاجات والسلوك الإنساني فلا مفر له من طرح قضية النظام القائم، وسلطة رجال الحكم، والمجموعات المنتفذة في المجتمع، والتي غالباً ما تتحمل الوزر الأكبر في التسبب بمظاهر الفساد التي تبلى بها الدوائر الرسمية. ولا بد للباحث في العلوم الاجتماعية ليقوم بهذه المهمة الخطرة والضرورية من أن يعتمد أولاً على وعي الفاعل الاجتماعي. وكما هو الحال في الدول العربية فإن المرء يلاحظ خضوع البحث الاجتماعي عموماً لإرادة الحكومات السياسية وتوجهاتها، بل غالباً لا يوجد قدر كافي من الاستقلالية للباحث في اختيار موضوع بحثه، وعرض نتائجه بصورة موضوعية، فمعظم الباحثين في الدراسات الاجتماعية في البلدان العربية لا يعدون أن يكونوا موظفين حكوميين في الجامعات والمراكز البحثية التي تتبع للحكومة، وهم ينفذون ما يطلب منهم، وبالتالي فإن عملهم البحثي ينحصر في أحيان كثيرة في عمليات القص واللصق والترجمة الانتقائية، لتفادي الاصطدام مع السلطة القائمة، ولا شك أن دراسات اجتماعية من هذا النوع المشوه لن تفضي بأي حال من الأحوال إلى تأسيس علم اجتماع عربي (5).

2- الطبيعة الوصفية للعقلية البحثية العربية

إن معظم الأبحاث التي يقدمها الباحثون العرب في مختلف التخصصات تقف في أغلب الأحيان عند

مرحلة الوصف دون أن تتجاوزها إلى مرحلة التفسير، فأغلب هذه الدراسات تدور في فلك السؤال: كيف حدثت الظاهرة؟ وكيف تبدى في الطبيعة أو المجتمع؟ دون الانتقال إلى السؤال التفسيري: لماذا حدثت هذه الظاهرة؟ هذا فضلاً عن الوصول إلى سؤال التنبؤ: ماذا سيحدث في المستقبل أو كيف ستحدث الظاهرة؟

ونحن هنا لا نقلل من أهمية عملية الوصف في الدراسات العلمية بشكل عام، فكثيراً ما يكون الوصف بمنزلة اكتشاف للظاهرة؛ لأنه عملية تعيين واختبار علاقات أكثر أو أقل عمومية بين خواص الظاهرة موضوع البحث، وهو اكتشاف؛ لأن هذه العلاقات لم تكن معروفة قبل الوصف العلمي الذي كشف عنها، لكن التفسير يتجاوز الوصف، إذ يستعين به، ويضيف إليه القوانين أو النظريات كي يحقق هدفه، فيمثل التقدم الحقيقي للعلم .

إذا فالوصف هو أحد المراحل المنهجية المهمة لإنجاز العمل العلمي، لكن العمل العلمي حتى يكون مشمراً لا بد له أن يتجاوز مرحل الوصف إلى مرحلة التفسير، ومن ثمة إلى مرحلة التنبؤ، وإذا كانت هذه المراحل المنهجية تعكس بشكل أو بآخر التطور التاريخي للعقل العلمي البشري بشكل عام، فإننا نعتقد أن العقل العربي لا يزال يمارس العملية البحثية وفق المعايير المنهجية للعمل العلمي العربي في القرون العربية المتأخرة. حيث كانت المنهجية العلمية التي يمارسها العقل العربي تركز على المنهجية الوصفية، وقد تنوجت الجهود العلمية للعقلية العربية في القرون الوسطى بأعمال بعض الرواد الذين استطاعوا أن يلامسوا الإرهاصات الأولى للمرحلة المنهجية التفسيرية، وهو كان مع الدراسة المميزة التي قدمها المؤرخ العربي عبد الرحمن بن خلدون (1322-1406) في كتابه المعروف (المقدمة)، وكذلك الدراسة التي قدمها عالم الرياضيات المسلم غياث الدين الكاشي (1436-1465) في كتابه: (مفتاح الحساب) و(علم الهيئة)، اللذين اشتملا على اختراعه الرياضي لنظام الكسور العشرية.

وعلى حسب علمنا لم تقدم المجتمعات العربية أي عالم بالمعنى الحقيقي لكلمة عالم منذ نهاية القرن الخامس عشر تقريباً، وطبعاً نحن هنا نستثني العلماء العرب الذين يعملون في المؤسسات العلمية الأوروبية والأمريكية؛ لأن هؤلاء هم ثمرة التقدم العلمي في البلدان التي استقبلتهم، وفتحت لهم جامعاتها؛ ليتعلموا فيها، ومخبرها؛ ليعملوا فيها، وليسوا بأي حال من الأحوال نتاجاً للمجتمعات العربية، ومعنى آخر نريد القول: إن العقل العلمي العربي قد جمده عند مرحلة زمانية مكانية في حركة تطور الوعي والتاريخ، وهذه المرحلة تقابل على المستوى المنهجي: المرحلة المنهجية الوصفية.

وبالتالي فإن هذه الطبيعة الوصفية للعقلية العربية تنعكس بدورها على الأبحاث الاجتماعية، بحيث نستطيع الزعم دون التورط بموقف تعميمي صارم أن معظم الأبحاث السوسيولوجية العربية تراوح في المرحلة الوصفية، ولا تستطيع تجاوزها للمرحلة التفسيرية، فضلاً عن الوصول إلى المرحلة التنبؤية، على أنه لن ننسى هنا الإشارة إلى أن نظريات علم الاجتماع - بشكل عام - تعاني من إشكالية تجاوز

المرحلة الوصفية إلى المرحلة التفسيرية والمرحلة التنبؤية، فذلك يعكس أحد أهم الإشكاليات المنهجية لعلم الاجتماع خاصة، والعلوم الإنسانية عامة، وبينما تنتج هذه الصعوبة في علم الاجتماع في البلدان المتقدمة من طبيعة الظاهرة الاجتماعية المعقدة، وإشكاليات البحث في العلوم الإنسانية عامة، فإنها في حالة الأبحاث الاجتماعية العربية - بالإضافة إلى كونها إشكالية تنتج من طبيعة الظاهرة الإنسانية، وخصوصية البحث الاجتماعي - أسلوب منهجي، تخلعه العقلية البحثية العربية سلفاً على مجرى البحث .

وبالإضافة إلى سيطرة العقلية الوصفية في الدراسات الاجتماعية العربية، كذلك يلاحظ المرء أن هذه العقلية تسيطر عليها المزاجية والعاطفية الواضحة في تناول المشاكل الاجتماعية المطروحة للمعالجة، وعدم مراعاة الحد الأدنى لشروط الدقة العلمية والموضوعية النسبية في جمع المعلومات، وتوثيقها، ومعالجتها والنتائج المتحصلة عنها. ونستطيع أن نزعم أن المعالجة العاطفية للمشاكل الاجتماعية، وضمور النزعة العقلية في البحث الاجتماعي، إنما هو انعكاس لمنهج التربية والتعليم في المدارس والجامعات العربية، وكذلك بتأثير التربية الاجتماعية التي تساهم في تكوين عقلية تقليدية، لا تمتلك الروح النقدية القادرة على تطوير العملية المعرفية، وتحريرها من قيود التبعية للموروثات في الحقل العلمي، وهذا يعكس ما يمكن تسميته بحالة الجمود والتخلف في الأدوات المنهجية للعقل العربي - العلمي. وفي هذا السياق نختم هذه الفقرة بذكر هذا الاقتباس: "إنّ الدماغ العربي الآن في مرحلة الدماغ الانفعالي والغريزي، وهما مرحلتان من مراحل تطور الدماغ (...). فنحن نتعامل مع حياتنا في معظم المجالات تعاملاً عاطفياً غرائزياً بعيداً عن إعمال العقل فيها. نحن لسنا أمة التحليل، والبحث، والدرس. نحن أمة الحب أو الكراهية، الدفاع أو الهجوم، الإيمان أو التكفير، اليمين أو اليسار. حركة الفكر لدينا هي حركة اجترار الماضي فقط، وليس استنطاق المستقبل. نحن سجناء الماضي بقوة قاهرة عابرة للتاريخ. تراثنا فقط هو ملجأنا الوحيد ضد الأخطار التي تحرق بنا، وحين تعصف بنا العواصف، وتشتد علينا الأعاصير".

3- عائق التمويل والترجمة والنتاج العلمي

يوجد ضعف في تمويل الأبحاث العلمية بشكل عام في البلدان العربية، فقد ورد أن ما ينفقه المواطن العربي في مجال البحث العلمي لا يتعدى 4 دولارات سنوياً، في مقابل 930 دولاراً في أمريكا، و972 دولاراً في إسرائيل، و39 دولاراً في الصين و19 دولاراً في الهند، وحوالي 950 دولاراً في

أوروبا، وأن ما يتم إنفاقه في 22 دولة عربية مجتمعة، على البحث العلمي لا يتعدى مليار و700 مليون دولار سنوياً وهو يعادل ما تنفقه جامعة هارفارد وحدها في أمريكا . وينصب الاهتمام بالدرجة الأولى على مشاريع البحث في مجال العلوم الطبيعية، في حين ينظر للأبحاث في مجال العلوم الإنسانية - بشكل عام- وعلم الاجتماع - بشكل خاص- على أنها ضرب من الترف، الذي يمكن تأجيله أو ليس له مبرر، بل يوجد اليوم في العالم العربي من يطالب بإغلاق أقسام علم الاجتماع في الجامعات؛ لأنها ليس لها أي دور أو أهمية في الحياة العلمية أو الاجتماعية، على حسب زعمهم. وقد دلت إحصائيات السنوات الخمس الماضية على أنه تم نشر ما يقرب من 305 مليون ورقة بحث علمية وتكنولوجية في جميع أنحاء العالم، كان نصيب دول الاتحاد الأوروبي منها 37%، والولايات المتحدة 34%، و آسيا الباسفيك 21%، والهند 20%، وإسرائيل 10%، بينما اكتفت أكثر من 22 دولة عربية بنشر أقل من 1% من مجموع ما نشر من أوراق. مع العلم أن عدد الجامعات العربية الحكومية والخاصة يزيد على 200 جامعة، وعدد الأساتذة يزيد على 50 ألف أستاذ، وعدد خريجي الجامعات يزيد على 10 ملايين خريج، منهم ما يزيد على 700 ألف مهندس . ونستطيع أن نضيف أيضاً إلى ضعف التمويل وانخفاض المخصصات في ميزانيات الحكومات العربية للبحث العلمي ضعف حركة الترجمة، فقد ورد في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2003 أن 300 مليون عربي يترجمون أقل بسبع مرات من 20 مليون يوناني، وأن العالم العربي يمثل 5 بالمئة من سكان العالم لكنه ينتج فقط 1.1 بالمئة من الكتب العلمية والثقافية بينما ينتج ثلاثة أضعاف الكتب الدينية التي ينتجها العالم ككل . وربما يكون العرب اليوم هم أقل أمة تعنى بحركة الترجمة والثقافة المتبادلة مع بقية المجتمعات .

4-العوائق الدينية

لا تزال النظرة الحذرة والمتوجسة تجاه العلوم الاجتماعية، راسخة ومسيطرّة في ذهنية بعض المجتمعات العربية والإسلامية، فالمؤسسة الدينية بشكل عام تنظر بعين الريبة لكل نتاج معرفي وافد من الغرب، وعلى وجه الخصوص في مجال الفلسفة، وتقييمه من الناحية الدينية على أنه يشكل خطراً على المعتقدات الدينية والأخلاقية. والبعض من رجال الدين يكفرون من يعمل ويبحث في مجال الفلسفة وعلم الاجتماع، بحجة أنهم يروجون للاتجاهات اليسارية والإلحادية في المجتمع، بل إن بعض حكومات الدول العربية تمنع تدريس بعض نظريات علم الاجتماع في جامعاتها. والمفارقة المثيرة للسخرية هنا أننا شاهدنا بعض رجال الدين يشجعون قراءة أعمال عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في نشوء الرأسمالية؛ لأنهم يعتقدون بأن فيبر ينتصر للقيم الدينية في مقابل الفكر المادي الإلحادي، على الرغم من أن ماكس فيبر شخصياً كان علمانياً أو ملحداً، كما ذكر هو ذلك مراراً في مؤلفاته.

وكذلك منهم من يستغرق في أحلامه، ليزعم أن علم الاجتماع بالكامل لا يعدو أن يكون علماً إسلامياً أسسه المؤرخ العربي ابن خلدون سابق الذكر، وإذا كانت الأمانة العلمية لتاريخ نشوء علم الاجتماع يجب ألا تبخس ابن خلدون حقه في التمهيد لتأسيس علم الاجتماع، وفي وضع تصور مبدئي لموضوعه، ومنهجه، وغايته، تحت ما أسماه "علم العمران البشري"، في مؤلفه "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر" الذي يعرف اختصاراً بـ "المقدمة"، فإننا بالمقابل لا نستطيع إلا أن نؤكد الدور الرئيسي المباشر للجهود التي قدمها أوغست كونت (1798-1857)، وكارل ماركس (1818-1883)، ودور كهيلم (1858-1917)، وماكس فيبر (1864-1920)، ومن أتى بعدهم، لتأسيس علم الاجتماع، وصبغه بالشكل الذي يعرف به اليوم (6).

أهم العوائق الداخلية

1- عدم امتلاك علم الاجتماع العربي لنظريات علمية اجتماعية عامة واضحة المعالم، يكون لها أنساق معرفية متكاملة، يمكن اختبارها واقعياً، وتكون لها قدرات تفسيرية، وقدرات تنبؤية، كما هو الحال في علم الاجتماع في الغرب، أما معظم الدراسات الاجتماعية العربية فإنها تدور في فلك الدراسات الوصفية. فالنظرية تلعب دوراً أساسياً في تحديد موضوع العلم، والفضاء المعرفي الذي يجب أن يتحرك به مجال البحث، وبالتالي تسهم في تراكم الخبرات العلمية والمعرفية، وتطويرها في اتجاهات محددة .

2- الفشل في تأسيس منهج علمي خاص، يمكن تطبيقه في الدراسات الاجتماعية العربية، ويراعي طبيعة الإشكاليات الاجتماعية العربية وخصوصيتها. ولا شك أن المنهج، والنظرية، بالإضافة إلى الموضوع، والمفاهيم، من أهم شروط تأسيس العلم .

3- عدم التنسيق بين الدراسات الاجتماعية العربية، وعدم توحيد المفاهيم والمصطلحات، والاستناد إلى مدارس ومرجعيات اجتماعية وافدة من نتاج الشعوب الأخرى، الأمر الذي خلق حالة من الفوضى والتضارب بين المشتغلين في الدراسات الاجتماعية العربية، نتج عنها ضياع الجهود، وخلق حالة هدامة، بدلاً من حالة بناءة، فقد يجتمع - على سبيل المثال - في أحد أقسام علم الاجتماع في إحدى الجامعات العربية مجموعة من الأساتذة، ينتمي كل واحد منهم لاتجاه اجتماعي مغاير أو منافس ومضارب للآخر (مثلاً: وظيفي، بنيوي، سلوكي، ماركسي، نقدي، إنشائي، توفقي،

تنظيمي، فوضوي ... إلخ)، فيسخر كل منهم طاقاته وجهوده البحثية للانتصار لمذهبه ومدرسته، التي هي بالأساس لا تنتمي للمجتمع العربي، فتكون النتيجة أن يساهم في تطوير علم الاجتماع الفرنسي أو الألماني أو الإنجليزي ... إلخ، وليس علم الاجتماع العربي!

4- إشكالية الإطار المرجعي الفكري للفلسفي للنظرية العلمية: فمعظم المحاولات التي قام بها بعض الباحثين العرب لتأسيس نظريات خاصة بعلم الاجتماع العربي، نراها قد اعتمدت على إطار مرجعي فكري ينتمي للفكر الفلسفي الغربي، أو الفكر الفلسفي اليساري في الفترة السوفياتية، أو وضعت في إطار تصور الباحث لما ينبغي أن يكون عليه الإطار الفكري الفلسفي العربي، وليس في ضوء ما هو عليه واقع هذا الفكر الحالي، وذلك دون مراعاة خصوصية أن تؤسس النظرية الاجتماعية في إطار مرجعية فلسفية تنتمي للمجتمع الذي يجب أن تعمل به هذه النظرية .

5- التركيز على الجوانب النظرية والتنظيرية في البحث الاجتماعي، وعدم القدرة أو الجدية في المضي قدماً لاختبار واقعية البحث، وصدق افتراضاته من الناحية العملية، والكتابة والتأليف والترجمة بغاية التدريس الأكاديمي الصرف، ولغايات أيديولوجية، وتثقيفية، بدلاً من الاهتمام بتحقيق الأهداف العامة للبحث السوسولوجي، التي من شأنها محاولة فهم نشوء الظاهرة الاجتماعية، وتبديها في المجتمع، وتفسير عمليات تغيرها وتغييرها وتطورها وتطويرها، فجاءت معظم الدراسات الاجتماعية العربية في هذا السياق، أشبه بالخيال السوسولوجي أو التصور النظري المجرد، الذي يعوزه الثبوت الاختباري لصحة افتراضاته .

6- إشكالية التعميمية، والتجزئية، كصفة ملازمة لمعظم الأبحاث السوسولوجية العربية، فإما أبحاث عامة سطحية تلامس الموضوعات المعالجة من الخارج دون الغوص إلى أعماق المشكلة لتحليلها وفهمها جيداً، وهذا غالباً ما يتمثل بالنزعة المدرسية في التأليف، حتى نجد أن أستاذ علم الاجتماع العربي يمكن أن يكتب في أي شيء وفي كل شيء، دون مراعاة ضرورة التعمق في تخصص محدد. أو بالمقابل أبحاث تركز على مشكلات جزئية، ذات طابع أمبريقي، دون مراعاة ضرورة فهم الإطار النظري العام الذي يجب أن تعالج به هذه المشكلات، (7) فنجد هنا نزعة ذات صبغة تبسيطية تميل للتطرف في التجزئية والتخصيصية.

وفي ختام هذه المداخلة نقول أنه أشار تقرير حول وضع البحث السوسولوجي إلى أن الدراسات الجادة حول الأوضاع الاجتماعية في الجزائر لاتزال نادرة، ومحدودة (...). وحول الدراسات

السوسيولوجية التي تصدر في سوريا ولبنان والأردن والجزائر والمغرب والعراق ومصر ورد في نفس البحث الذي أعده أحد أساتذة علم الاجتماع، في بداية التسعينات، أن معظم هذه الدراسات قد غلب عليها طابع التأليف المدرسي المعتمد على النقل والترجمة والتركيز حول مشكلات جزئية، أو نظام اجتماعي محدود كالأسرة والتعليم (...). لذلك فإن البحث السوسيولوجي في الوطن العربي بصفة عامة "يعاني من مأزق منهجي يرتبط مباشرة بأنماط التوجه النظري، وبنوعية الموضوعات الجزئية المحدودة التي يتناولها". (...) وعلى الرغم من أن البحث الاجتماعي يأخذ اليوم في دول الخليج العربي عموماً حيزاً كبيراً من الاهتمام ويعد بنتائج طيبة وآمال مرجوة إلا أننا لا نستطيع الزعم بعد بأننا بتنا قادرين على بناء نظرياتنا ومناهجنا الخاصة في هذا المضمار . وفي ضوء هذا الواقع المخيب للبحث السوسيولوجي في الدول العربية، نرى أنه علينا التخلص من عقدة العوائق المختلفة التي تعترض طريق السوسيولوجيا العربية وكذا المخاوف من أننا نستطيع تأسيس سوسيولوجيا عربية محضة منبثقة من واقعنا وأزماته، والسير نحو سوسيولوجيا عربية، نستطيع مجارات السوسيولوجيا الغربية، تغنينا عن النتائج الهزيلة وتمدنا بدراسات حقيقية واقعية نستطيع استثمارها للنهوض بمجتمعاتنا العربية

(2) اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، عدد 44، 1981،
ص.186

[www.startimes.com\(3\)](http://www.startimes.com)

(4) أحمد حوامدة وآخرون، المجتمع العربي، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ب
ط مصر 2008.

(5) كريب، إيان: النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين
غلوم، سلسلة عالم المعرفة الكويتية، العدد 244، 1999، الطبعة

(6) جان بياجه، ترجمة مجموعة من المترجمين السوريين، اتجاهات الرئيسية للبحث في
العلوم الاجتماعية دمشق، ب ط 1976.

[www.veecos.net/.../index.php\(7\)](http://www.veecos.net/.../index.php)

بطاقة المشاركة:

الإسم: حفصة

اللقب: بن عابد

الوظيفة: أستاذ مؤقت بجامعة أدرار (قسم علم الاجتماع)

الرتبة: السنة الأولى دكتوراه علوم تخصص علم اجتماع التربية

المؤسسة: الجامعة الإفريقية أحمد دراية أدرار

الهاتف: 0665566968

الفاكس: /

العنوان البريدي: شارع 26 نوفمبر أولاد علي أدرار ص ب 01000

العنوان الإلكتروني: hafsa.benabe@gmail.com

عنوان المداخلة: : تصور مقترح نحو تأسيس سوسيولوجيا غير الغربية

رقم المحور: المحور الرابع

لغة المداخلة: العربية

الوسائل المطلوبة لعرض المداخلة: جهاز العرض datachou

